فكونه مبنيا على الاشتراك ولا عند المعين واما رابعا فلانا لا نم ان الذهن
لا عند الحقيقة غاية الامر لا يستلزم ذلك لا يلزم من ذلك امتناع انتقال
الذهن من الرسم الى المرسوم لجواز اعداده الذهن بسبب حقيقة
المرسوم على النفس فراجع واما خامسا فلانا لا نم ان امتناع التعريف
يستلزم البداهة لجواز ان يكون من الماهيات التي لا يمكن احاطة
علم البشر بها لا كسبا ولا بديهة الثاني في كونه مشتركا مفهوم الوجود
وصف مشترك بين جميع الموجودات عند الجمهور اي جمهور الحكماء
والمتكلمين لكنه عند الحكماء مقول بالتشكيك وعند المتكلمين بالتواطي
وخالفهم الشيخ وقال بالاشتراك اللفظي يعني ان الموجودات ماهيات
مختلفة متباينة بالحقيقة لكن لفظ الوجود وضع لها فهو مشترك بينها
بالاشتراك اللفظي لنا انا نجزم بوجود الشيء ونشك في كونه واجبا
وجوبا او عرضا فانا اذا تحققنا وجود ممكن جزمنا بوجوده مع
التردد في كون ذلك السبب واجبا او ممكنا او جوهرا او عرضا فلولا ان
مشترك لامتنع هذا الجزم مع ذلك التردد لانه على هذا التقدير اما ان يجزم
نفس حقيقة ذلك الشيء او مختصا به وايا ما كان يلزم ما ذكرنا اما على
تقدير الاول فظاهر واما على الثاني فلاستحالة الجزم بوجود شيء مختص
بماهية مع الشك في كون تلك الماهية لا يستلزم الجزم بالملزوم مع الشك في
اللازم وقسم الموجود اليها اي الى الواجب والجوهر والعرض
مورد القسمة مشترك فاما ان يكون مورد القسمة مشتركا بين جميع
الاقسام اذ يصدق قولنا العالم اما واجب او ممكن او لا يلزم كون
العالم مشتركا بين جميع الممكنات لكون البعض غير عالم وكذا يصدق
كل من الامرين اللذين بينهما عموم من وجه الى الآخر مع عدم الاشتراك
بين الجميع كقولنا الحيوان اما ابيض او غير ابيض او لا ابيض او حيوان
او غير حيوان لقول يعلم بالضرورة وجوب اشتراك مورد القسمة بين
الاقسام وان لم يجب اشتراكه بين افراده كل فقد اجاب ايضا بان مورد

القسمة بين جميع الاقسام يجب اشتراكه بين جميعها واعترض على هذين
الوجهين بان الاشتراك الذي لزمنا من حيث اللفظ لا من حيث
المعنى وهو ليس بشيء فانا اذا قطعنا النظر عن لفظ الوجود وطرأنا
الى المفهوم لزم الاشتراك المعنوي واستدل بان مفهوم السلب
واحد هذا دليل ضعيف على ان مفهوم الوجود مشترك بين جميع
الموجودات لقوله ان مفهوم السلب واحد في جميع الماهيات
المعدومة فلو لم يحد مقالة اعني مفهوم الوجود بطل الحصر العقلي
بين مفهوم الوجود وسلبه وهو قولنا الشيء اما ان يكون معدوما
او موجودا والتالي باطل بالضرورة فان هذا الحصر من اجلى البديهيات
بيان الملازمة ان اذا لم يتحد مفهوم الوجود الذي نقابل مفهوم
السلب الواحد جاز ان لا يكون الشيء معدوما ولا موجودا بهذا الوجود
بل بوجود آخر ومنع بان اي لا نم ان مفهوم السلب واحد بل كل
ايجاب في سلب يقابله وهو لا يبطل الحصر العقلي اذ لا واسطة بين
تحقق الشيء ولا تحققه ولقائل ان يقول ان الحصر لا يتحقق بين
الوجود الخاص والعدم الخاص فانا اذا قلنا زيد اما ان يكون
موجودا وجوده الخاص او معدوما بعدمه الخاص لم يجزم العقل
بالانحصار بل طلب قسما آخر بخلاف ما اذا قلنا زيد اما ان يكون
موجودا او معدوما فان العقل يجزم بالحصر فعلمنا ان القسم
الخاص الذي يقبله العقل انما يكون بالنسبة الى الوجود المطلق
وعدمه فيلزم اتحاد كل مفهوم منهما الثالث في كونه ابدا خلافا
للشيخ مطلقا في الواجب والممكن فانه قال وجود كل شيء عين
ماهيته والمكنات في الواجب فانهم قالوا وجود الواجب عين ماهيته
ووجود الممكنات زائد على ماهياتها اما في الممكنات فلانا نتصور ماهية
وكل شيء ووجوداتها الخارجي والذهني حتى نقوم عليها البرهان
فلو كان ماهيتها ووجوداتها لما صح ذلك فان قيل كيف يمكن التمسك في

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)